دراسة في المجتمع المدني (العراق: أنموذجاً)

المدرس الدكتورة
نادية فاضل عباس فضلي(*)

مقدمة

اهتمت الدراسات الأدبية والسياسية منذ نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي بموضوع المجتمع المدني حيث اهتمت هذه الدراسات برصد وتحليل كل ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني وانعكاس ذلك على تطور الحريات العامة تماشياً مع التحولات المتسارعة في النظام العالمي .

ونظرياً يعد تطور المجتمع المدني وتفعيل نشاطاته من النتائج الايجابية لتطور الديمقراطية وخاصة في بعض الدول المنتمية للعالم الثالث التي تعاني فيها مؤسسات المجتمع المدني من حظر على نشاطاتها ، فالنظرية غير التطبيق الفعلي فالسلطة السياسية في بعض الدول تمارس رقابة مشددة وضغوطاً متزايدة على نشاطات هذه المؤسسات ومن ثمّ تفتقد هذه المؤسسات لمشروعية عملها ويصبح وجودها مجرد مؤسسات صورية غير قادرة على إيصال رغبات الجماهير إلى السلطة وغير قادرة في الوقت نفسه على ممارسة الضغط لتحقيق هذه الرغبات. والجدير بالذكر انه يوجد اليوم اهتمامً متزايد من قبل الباحثين المتخصصين في التوغل بدراسة المجتمع المدني وما يعنيه من مفاهيم عند مختلف المجتمعات للأخذ به وتطبيقه في المجتمعات الأقل تطوراً طبقاً للمفاهيم العصرية .

أن دراسة المجتمع المدني كانت قد تطورت في المدارس الغربية، نتيجة الثورات التي مرت بها تلك المجتمعات فقد تبلورت هذه الأفكار ابتداءً من الثورة الإنكليزية عام ١٦٨٨ والمتمثلة في الأفكار التي سادت في تلك الحقبة وكذلك الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ حيث تحررت المجتمعات الأوروبية من السلطة المطلقة والتي تجسدت آنذاك في نظرية الحق الإلهي التي احتكرتها الملكيات عبر قرون عديدة وهيمنت من خلالها على حريات الناس وصادرت أفكارهم إلى أن حلت محلها مفاهيم جديدة وليدة الفكر الليبرالي قوامها المصلحة العامة والعمل على بناء الدولة الحديثة وخلق دولة المساواة أي مساواة جميع المواطنين دون تمييز.

أما بالنسبة للمجتمع المدني أو الأهلي في المجتمعات العربية فأنه يثير إشكاليات في مدى حريته ومدى فعاليته في ظل تعدد الانتماءات العصبية من حيث كونها قبلية وطائفية وأثنيه والتي تشكل أداة فاعلة بيد القابضين على السلطة ، ولهذا نجد أن عمل مؤسسات المجتمع المدني في بلادنا العربية يحدُه الكثير من المعوقات طبقا للأسباب المذكورة أعلاه من حيث تعدد الانتماءات وظروف المجتمع العربي الغارق في مظاهر التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وطبقا لذلك وبما أن العراق ينتمي للمنظومة العربية فأن المشاكل التي تعاني منها

(*)قسم الدراسات الآسيوية- مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

مؤسسات المجتمع المدني فيه شبيهة بمثيلاتها في الدول العربية، ولكن العراق في ظرفه الراهن من حيث وجود الاحتلال الأمريكي يتطلب فيه أن يكون هنالك دور لمؤسسات المجتمع المدني، وذلك لان لهذه المؤسسات دوراً كبيراً في تدعيم الثقافة الوطنية بغض النظر عن الانتماءات، فضلاً عن أسهامها الفاعل في حركة المجتمع العراقي وتحقيق التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فمهمتها هي عدم ترك الساحة مفتوحة أمام الكتل السياسية الحاكمة تفعل كما تشاء كما أنها تقوم بعمل رقابي.

وتتبنى عادة مؤسسات المجتمع المدني مفاهيم المواطنة والمساواة والحريات العامة وهذه مفاهيم مهمة تستخدمها هذه المؤسسات كإيديولوجيه في مخاطبة المجتمع وهذا مهم في بناء المجتمع في العراق، فلابد أن يكون عمل هذه المؤسسات مجرداً من القيود التي كانت تحكمه في السابق من حيث وجود الجمعيات والمنظمات... الخ والتي كان عملها يخضع لرقابة مشددة.

فالعراق في ظل المشكلات والأزمات التي يعانيها بحاجة إلى زيادة الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، فبناء الدولة يتطلب الالتزام بالمبادئ والقيم الإنسانية التي يتم الترويج لها عبر تلك المؤسسات، فلهذه المؤسسات دور كبير في تدعيم العمل الحكومي الذي يعمل على توفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية وتنمية الاقتصاد.

وتساعد مؤسسات المجتمع المدني في العراق إذا ما تم تفعيلها على بناء مجتمع ديمقراطي حر وقائم على مشروعية تعدد الآراء السياسية منها والفكرية وحق المواطن في المشاركة والتعبير عن نفسه بصنع القرار السياسي بعيداً عن أي شكل من أشكال الرقابة ، ولابد من تفعيل دور النخب العراقية مهما تباينت اتجاهاتها وتنوعت مناهل قراءاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية إذ من خلال هذا التفعيل يتم تحقيق تراكم اجتماعي ضمن تنظيمات المجتمع المدني من اجل تحقيق قفزات نوعية في حركة المجتمع ، وعليه فأن الفعل والعمل الديمقراطي الحر المتمثل في الثقافة والعلم والمعرفة لن يتجذر في الوعي الثقافي للمواطن العراقي إلا بتفعيل دور مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني ذات الفعل الاختياري غير القائم على الإجبار وتوجيه الاتجاهات والتيارات الفكرية بحسب ما ترتأيه السلطة وذلك من اجل تعزيز التماسك الاجتماعي ومن ثمّ تعزيز التماسك الوطني، وبالمحصلة فأن دور المجتمع المدني هو الإصلاح البنيوي للدولة والعمل على تعزيز دور الدولة الحديثة العصرية وفي ضوء ما سبق سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة ومبحثين رئيسين وخاتمة وكما يأتي:

المبحث الأول : تطور مفهوم المجتمع المدني وخصائصه.

المبحث الثاني : المجتمع المدني في العراق.

المبحث الأول تطور مفهوم المجتمع المدني وخصائصه

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالتطورات على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أما بالنسبة للبلدان العربية والإسلامية فقد شاع هذا المصطلح في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وجاء هذا المفهوم مترافقاً مع النظام العالمي الجديد والدعوة إلى الإصلاح والديمقراطية .

فقد ارتبط تداول مفهوم المجتمع المدني بشيء من الجدية مع انهيار المعسكر الاشتراكي وما بدا كأنه انتصار المجتمع المدني في أوروبا الشرقية وبدأت عملية تعميم هذه الأداة إلى بقية الدول التي لم تحقق فيها الديمقراطية الليبرالية، بخاصة في العالم الثالث مستخدمة حالات انتفاض عينية كدليل على الحاجة إلى هذه الأداة التحليلية مثل حالة التمرد الطلابي في ميدان ((تيان إن مين)) الميدان السماوي عام ١٩٨٩ في الصين، وفي حالة كوريا الجنوبية وأمريكا اللاتينية وبعض بلدان الوطن العربي وبعض الدول الأفريقية[١] .

والمجتمع المدني في وقتنا الحاضر هو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطيه وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية والصحة والثقافة والفن وهو أيضاً الرد على دكتاتوريات العالم الثالث[٢] .

في الحقيقة إذا عدنا للتاريخ نجد أن لمفهوم المجتمع المدني جذوراً عميقة في أدبيات الدول والحضارات العريقة ، فقد أمدتنا الحضارة الإغريقية بالفهم الكلاسيكي عن المجتمع المدني ومنها اطلعنا على أفكار المواطنة وواجبات العبيد ، ومسؤوليات السادة ، وتقسيم العمل ، فالمجتمع المدني طبقاً للفهم الكلاسيكي هو الجماعة المنظمة سياسياً[٣] .

ويعد أفلاطون من أشهر المفكرين في العصر الإغريقي حيث شبه المجتمع المدني بجسم الإنسان ذي العناصر المختلفة ، فللكائن الإنساني حاجاته المادية كالمسكن والملبس والمطعم ، وهناك تقسيم العمل الذي يحتل مركزاً مهماً في نظرية ((أفلاطون)) عن العدالة والسياسة والمجتمع المدني من هنا وصُفت نظريته بالوظيفية على أساس أن كل عنصر اختص فيها بوظيفة محددة لتحقيق الانسجام في الكل ، وكان الشيء المهم لدى ((أفلاطون)) هو وحدة الدولة وتماسكها وكان يرى أن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة هو مصدر قوة المجتمع المدني[٤] .

وعليه كان ((أفلاطون)) ضد الإفراط في الرفاهية لأنه يرى أن الإفراط يولد النزاع من اجل الثراء بين الغني والفقير ، أذن الوحدة أساس لديه وهو يضعها انسجاما مع نظريته عن عالم المُثل التي أراد بها توحيد مظاهر الوجود كلها، أما تلميذه ((أرسطو)) فقد اختلف مع أستاذه ((أفلاطون))فهو يرى استحالة توحيد مظاهر الوجود في وحدة مفهوميه واحدة سواء أكانت عالم المُثل أو غيره وهنا ركز ((أرسطو))على التعدد بدلاً من الوحدة ورأى أن الأسرة أساس الدولة فهي الوحدة الاجتماعية الإنتاجية آنذاك ، والمدينة وصفها بأنها اشمل رابطة إنسانيه لأنها تحتوي على جميع الغايات الإنسانية ، واتفق ((أرسطو)) مع

---

[١] د.عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة الغربية ، ١٩٩٨ ، ص - ٣-

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣١

[٣] حسن ناظم وعلي حاكم صالح ، المجتمع المدني : تاريخ نقدي ، ترجمة حسن بن حمزة ، بيروت – بغداد ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٦ – ٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٧ .

((أفلاطون)) بأن الربح الخاص وتراكم الثروة لدى الأفراد عاملان مدمران للمجتمع المدني وهذا يعد فهمهما للمجتمع المدني[٥].

وراج مفهوم المجتمع المدني في عصر النهضة عبر الأفكار التي تمحورت حول نظريات العقد الاجتماعي ((لهوبز)) و((جون لوك)) و((جان جاك روسو)) التي كان لها أثرها في توجيه التطورات في المجالين الاجتماعي والسياسي اللذين حتمهما الحراك الاجتماعي الذي نجم عن التطورات التي حصلت في مختلف الميادين الأخرى ، وتراجعت السلطة الدينية التي كانت سائدة لتحل محلها السلطة المدنية ، وتغيرت العلاقات الأسرية بفعل الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وحلت محلها الشركات والنقابات والجمعيات وهيمنت التجارة ومنطقها ، فتعززت الفردية من جهة وساد التبادل والاعتماد المتبادل الذي تؤسسه المصلحة الخاصة من جهة ثانية ، وقد شكل حاصل هذه التفاعلات مضمون مفهوم المجتمع المدني[٦].

وفيما يتعلق بالثورة الفرنسية فقد جاءت لتعزز مفهوم المجتمع المدني ، فقد قامت بإلغاء الامتيازات العرفية للمدن والمقاطعات والاكليروس مما سهل نمو المؤسسات المركزية القوية والمساواة أمام القانون فأزيلت الهيئات الوسيطة التي كانت تكبح سلطة الدولة ، وتم تحقيق الوحدة القومية من خلال وحدة إدارية ممركزة وجيش قومي ومعاداة الروح الإقليمية المحلية الضيقة ، كما ولت فوضى التنوع الإقطاعي وامتيازات السلطة الشخصية وأصبحت هناك ديمقراطية مع المركزية فكانت المحصلة تشعباً في الميادين وتوسيع الحريات السياسية لتعم القارة الأوروبية برمتها لأن المواطنة قد فصلت رسمياً عن توزيع السلطة السياسية وباتت دالة على الإقامة في إقليم الدولة وكانت الثورة الفرنسية كبيرة لأن الدولة على وجه الضبط لم تعد تقوم على الثروة والمكانة والألقاب الإقطاعية الخاصة وان الفصل الرسمي للسياسة عن الاقتصاد كان بمثابة الإعلان عن ظهور دولة حديثة كليه ومجتمع مدني جزئي منفصل[٧].

أما ((هيغل)) فقد وضع تصوره عن المجتمع المدني بمعزل عن الدولة ، فهو يرى أن المجتمع المدني هو الحياة الأخلاقية متجسدة في حالة من التنافس والخصوصية ويتصرف أفراد المجتمع المدني طبقاً لمصالحهم الذاتية التي يرونها ، كما لاحظ ((هيغل)) أن المجتمع المدني هو المرحلة الفاصلة التي تنحشر بين العائلة والدولة وكان مفهومه للمجتمع المدني أول جهد منهجي يُنظّر لميدان المصلحة الذاتية التنافسي بمعزل عن الدولة تماماً[٨].

أما ((كارل ماركس)) فقد قام بنقد ((هيغل)) فيما يتعلق بالمجتمع المدني والدولة ، فقد بدأ ((ماركس)) بالفكرة السائدة عن المجتمع المدني بوصفه كياناً ينظم حول المصلحة الفردية ، ولكن سرعان ما واجه محدودية ((هيغل)) لتنظير الدولة بمعزل عن الحاجات ، فحتى لو كانت الضرورة والتنافس وتقسيم العمل والملكية والطبقة والفقر وغير ذلك هي

---

[٥] المصدر نفسه ،ص ص ٧ - ٩ .

[٦] د.نبيل محمد سليم ، مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣١ و٣٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤ .

[٧] جون اربنيرغ ، المجتمع المدني ، من اليونان حتى القرن العشرين ، ترجمة حسن ناظم ، بيروت ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٤٠ – ٢٤١ .

[٨] المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .

التي تشكل المجتمع المدني فأن ((هيغل)) لم يزج الاقتصاد السياسي أبداً في تحليل إنتاج الحياة الاجتماعية ، وعليه وجد ((ماركس)) ضعف نظرية ((هيغل)) حول المجتمع والدولة وأثمر نقده عن توجه مادي يدين بجزء كبير إلى جذوره في نظرته إلى الدولة حتى بات يتأسس على العمليات المادية للمجتمع المدني[٩].

وافترض ((ماركس)) أن المجتمع سابق على الدولة في موقعه من حركة تطور المجتمع، والدولة عبارة عن شكل واحد من مجموعة أشكال تنبع عن اتحاد بعض مؤسسات المجتمع المدني ولذلك يمكن تصور مجتمع فيه مجتمع مدني وله دولة[١٠].

وعليه نجد أن مفهوم المجتمع المدني في عصر النهضة تحديداً قد دل على كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي ، وبهذا المعنى فأن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً أو أن مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معاً[١١].

في الحقيقة أن فكرة المجتمع المدني كانت قد مرت بحالة تطورية ودخلت إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي وبعدها فكرة العقد الاجتماعي والتي بنيت على الأولى، وفي اللحظة النظرية التي جعلت فيها الدولة تقوم على العقد بدأت مرحلة نظرية نهايتها عدّ المجتمع سابقاً على الدولة وقادراً على تنظيم نفسه خارج الدولة ومصدر شرعية الدولة ورقيبها، ومع أن هذه المرحلة بدأت بتبرير الملكية المطلقة ألا أنها انتهت بنفي الملكية المطلقة وعدّها نقيضاً لفكرة العقد الاجتماعي وروحه[١٢].

وفي القرن العشرين كان مفهوم المجتمع المدني قد تطور تطوراً كبيراً فقد رأى المفكر الشيوعي الايطالي ((انطونيو غرامشي)) ونظرّ له بوصفه جزءاً من البنية الفوقية وهذه البنية بحسب تقديره تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي ، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والايديولوجيا، ووظيفة الثاني (الدولة أو النظام السياسي) السيطرة أو الإكراه[١٣].

على ضوء ما تقدم نجد أن لكل من المفكرين فهمه الخاص للمجتمع المدني وهناك مفاهيم أكثر بكثير مما ذكر بهذا الشأن للعديد من المفكرين فمصطلح المجتمع المدني يستخدم اليوم لوصف تلك العلاقات التي هي جزء ليس من الدائرة الخاصة للعائلة وحدها وليس من الدائرة الخاصة للدولة ولاسيما العلاقات ضمن الجمعيات الطوعية ومنها علاقات المؤسسات الاقتصادية الحرة ، إن ميدان المجتمع المدني مجال قد يزدهر فيه استقلال الفرد والمجموعة ضمن مدى واسع من الارتباطات[١٤].

---

[٩] المصدر نفسه ، ص ٢٦٢ .

[١٠] هشام عبد الملك ، تاريخ منظمات المجتمع المدني ، مجلة حقوق الإنسان ، بغداد ، العدد ١١ ، تشرين الأول ٢٠٠٦ ، ص ١٨ .

[١١] د.احمد شكر ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص -٢٠- .

[١٢] المصدر نفسه ، ص ١٨ .

[١٣] د.ثامر كامل ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٥ .

[١٤] بلا ، القاموس الحديث للتحليل السياسي ، بيروت ، الدار العربية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٢٥-٢٢٦ .

والمجتمع المدني يتضمن المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض نقابية كما في اتحادات الكّتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ومن ثمّ يمكن القول أن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية، النقابات العمالية والنقابات المهنية والجمعيات الاجتماعية والثقافية[١٥].

أذن في ضوء المفاهيم السابقة تشكل المنتديات الفكرية والثقافية والاتحادات والنقابات المهنية جزءاً رئيساً ومهماً من منظومتها المفاهيمية ومن ثم منظومتها المؤسساتية وآليات إقامتها أي إقامة المجتمع المدني فالأخير يتكون من تظافر الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وبفعل النضال من اجل تحقيقه عبر مطالب في مقدمتها حقوق الإنسان وحرياته ومواطنته وحقه في المشاركة السياسية الكاملة[١٦].

وبطبيعة الحال المجتمع المدني يتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما وهي:-

١. القدرة على التكيف: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لان الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها.

٢. الاستقلال: ويقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤيتها وتعتمد درجة الاستقلال هذه على معايير عدة منها طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني ومدى بعدها عن تدخل النظام السياسي، وكذلك مدى تمتعها بالاستقلال المالي وبعد مصادر تمويلها عن مؤسسات النظام السياسي.

٣. التعدد: بمعنى تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتيبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من ناحية أخرى ، وكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها .

٤. التجانس: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة توثر في ممارستها لنشاطها ، وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة وكانت طريقه حل الصراع سلميه كان هذا دليلاً على تطور المؤسسة ، وعلى العكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية وكانت طريقة حل الصراع عنيفة كان هذا دليلاً على تخلف المؤسسة ، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلد لا تباين فيه ، وكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أساس

---

[١٥] د.عامر حسن فياض ، التعددية والمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر ((محاولة للفهم))، مجلة دراسات دولية ، العدد ٢٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، كانون الأول ٢٠٠٥ ، ص ٣٦ .

[١٦] محمد عابد الجابري ،في نقد الحاجة إلى الإصلاح ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٤ .

الصراع بين قوى المجتمع المدني عدّ ذلك مؤشراً على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الايجابي والعكس صحيح .

وفي ضوء الطرح السابق نجد أن المجتمع المدني يتحدد بكونه حقلاً مجتمعياً من المؤسسات غير الحكومية ومما يطابقها من منظومات سياسية ومؤسسة ثقافية وتنظيمية تنوط بنفسها مهمة الدفاع عن المجتمع عامة وحماية حقوق مواطنيه في الحرية والكرامة والكفاية، وعليه فأن مؤسسات المجتمع المدني حين تقف في وجه محاولات الدولة للهيمنة عليه تكون قد عملت على ضبطها وتصويب مؤسساتها ، وبالمقابل حين تنزع مؤسسات من المجتمع المدني إلى الخروج عن الخط الناظم للمجتمع العام في حدوده الوطنية والدستورية والعقلانية والديمقراطية فأن الدولة تمارس وظيفتها حين تعمل على تصويب ذلك[١٧].

فضلاً عن ذلك تتحدد البُنية السياسية والثقافية والأخلاقية للمجتمع المدني بكونها تقوم على نسيج وطني ديمقراطي يتجاوز ما قبله من مجتمع أهلي، فالمجتمع الأهلي مجتمع قائم على وجود الطوائف والاثنيات والمذاهب والفرق وهي التي تشكل نسيجه على أساس التعارض والتصارع فيما بينها على نحو غير مثمر تأريخاً أي بصيغة صراعات دائرية تحمل في ثناياها احتمالات التفكيك، على الضد من ذلك يقوم المجتمع المدني على نسيج من الوحدات الاجتماعية (فئات، شرائح، طبقات، شعب أو أمة) تتحدد العلاقات فيما بينها على أساس الوحدة (الوطنية أو القومية) والصراع إذا نما يكون صراعاً مثمراً تاريخياً أي الذي يحدث تقدماً تاريخياً وتراكماً في عناصر هذا التقدم من قبيل الصراع السياسي والثقافي والاجتماعي والطبقي والوطني والقومي[١٨].

ومما لاشك فيه أن عملية التحول لبناء المجتمع المدني في دول العالم الثالث بشكل عام والبلاد العربية بشكل خاص تختلف عن تلك التي تمت بها في اوروبا فلا الأوضاع الدولية تسمح بذلك ولا الأوضاع في البلاد العربية تتيح مثل هذه الإمكانية ولكن يتطلب الموضوع وجود الأمور الآتية[١٩]:-

١. وجود قناعة راسخة في أهمية التحول والتغيير ، فضلاً عن إرادة وطنية مصممة على تحقيقها على أساس المصلحة العامة .

٢. أهداف واضحة ومحددة للغاية من التحول .

٣. آليات كفوءة ومقتدرة تقوم بعملية التحول وقيادتها من أصحاب الفكر والمؤسسات الخلاقة التي تجيد وتحسن التفكير في عملية أو عمليات التغيير والتجديد التي ينبغي لها أن تستمر دون توقف .

٤. طبقه وسطى حقيقية وفاعلة تشكل مادة التغيير وأدائه.

٥. المأسسه لنظام حكم صالح وعادل يحارب الفساد في مؤسسة قبل المؤسسات الأخرى، عند ذاك يمكن القول بإمكانية أقامة مجتمع مدني حقيقي أو (المجتمع البناء).

---

[١٧] د. طيب تيزيني ، من ثلاثية الفساد الى قضايا المجتمع المدني ، دمشق ، دار جفرا للدراسات والنشر ، ٢٠٠٢، ص ٢٠٣ .
[١٨] المصدر نفسه ، ص ٢٠٤ .
[١٩] د. نبيل محمد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ .

من كل ما تقدم نخلص إلى نتيجة أساسية فيما يتعلق بوجود المجتمع المدني وعمله وإذا ما توفرت لتأسيسه عوامل النجاح فأنه يقود قطعاً إلى تحقيق ديمقراطيه ، لأنه في الواقع أي وجود المجتمع المدني يعد عملية تقدم وتطور للديمقراطية ذاتها وخاصة في دول العالم الثالث ، لكن ومن خلال دراستنا لواقع المجتمع العربي نجد أن هناك مشاكل جدية تعترض عمل المجتمع المدني ومن ضمنها وأهمها هيمنة سلطة الدولة وبشكل واضح على جميع ميادين الحياة ، مما يجعل الدولة كيان مهيمن ومسيطر على مؤسسات عمل المجتمع المدني ، فالدولة تمتلك السلطة وهذه السلطة تعد أداة فاعلة في مراقبة عمل الأفراد وعائقاً أمام استقلال وعمل المؤسسات الاجتماعية .

لقد أصبحت الدولة وخاصة في أغلبية دول العالم الثالث ومنها الدول العربية التي تنتمي إلى هذا التقسيم ، مؤسسة توظف هيمنتها الشمولية على جميع مناحي الحياة لخدمة مصالح القوى والنخب السياسية وليس لخدمة الجماهير الكادحة والفئات المسحوقة ، وصارت هذه الدولة تنظر إلى أي نشاط مدني أو أهلي على أنه معارضة لسلطة الدولة ومن ثمّ تقوم على احتواء نشاط مثل هكذا مؤسسات بل ربما تحول النشاطات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لمثل هذه المؤسسات إلى نشاطات ذات طبيعة سياسية مما يؤدي إلى تكريس الدول الشمولية ، ومن ثمّ تفقد مؤسسات المجتمع المدني فاعليتها وكفايتها ولا تستطيع أن تقوم بعملها الأساسي كوسيط فاعل بين الأفراد والدولة .

المبحث الثاني: المجتمع المدني في العراق

في البدء يمكننا القول أن جوهر منظمات المجتمع المدني وطبيعة عملها يتضمن تفعيل مشاركة المواطن في المنظمات والنقابات والجمعيات في مواجهة السلطة وفي كل ما له تماس بحياتهم ، أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً وايجابياً في نشر ثقافة تتضمن قواسم مشتركة أهمها تعزيز الوحدة الوطنية وخلق المبادرة الذاتية لدى المواطن والتأكيد على دورها الفاعل في إحداث التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وفيما يتعلق بالعراق فقد شهد منذ أكثر من أربعة عقود ونصف تطبيق دساتير مؤقتة وظروف طارئة واستثنائية ومحاكم خاصة ، كما أن الدساتير المؤقتة جميعها بما فيها الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ الذي دام أكثر من ثلاثة عقود ومشروع الدستور الدائم كلها لم تصدر عن أي هيئه تشريعيه منتخبه بل صدرت عن مجلس قيادة الثورة ، وهذه الدساتير السالفة الذكر جعلت السلطة التنفيذية في منزله تمكنها من التفوق على السلطات الأخرى ،خصوصاً وأنها لم تضع حدوداً فاصله أحياناً بينها وبين السلطتين التشريعية والقضائية[٢٠].

إن غياب دستور دائم وشرعيه دستوريه وفي ظل حكم شمولي قد قاد بالضرورة إلى غياب مؤسسات حقيقية للمجتمع المدني في العراق ،أي مؤسسات ومنظمات وهيئات وجمعيات حرة مستقلة عن الحكومة ، ولا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يقوم بدون مؤسسات المجتمع المدني والتي تتشكل للتعبير عن قطاعات واسعة من المجتمع وللتعبير عن أرادة المواطنين كالنقابات والمنظمات المهنية والاجتماعية والجمعيات بما فيها منظمات

[٢٠] د. عبد الحسين شعبان ، الدستور والمجتمع المدني.....رؤية مستقبليه ، أوراق عراقيه ، بغداد مركز الفجر ، العدد١ ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٦ .

حقوق الإنسان والهيئات الثقافية وبخاصة أجهزة الإعلام الخاصة كالإذاعة والتلفزيون التي لا تملكها الدولة[٢١].

ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ كانت البلاد قد مرت بمرحله حرجه من تاريخه الحديث واتسمت المرحلة بإشكاليات غاية في التنوع والتعقيد وبالأخص ما يتعلق منها بإشكاليات التحول صوب بناء المجتمع المدني، فقد حصل العراق على حريته بقوى ليس قواه الذاتية إن صح التعبير وهي نتيجة مأساويه بالنسبة للوعي الذاتي الوطني، وعليه كان لابد بالتفكير بأهمية مؤسسات المجتمع المدني ،فالأخير هو الكيان الوحيد القادر على إعادة بناء الشخصية العراقية في مختلف المجالات وتحقيق الوحدة الوطنية[٢٢].

وبقدر تعلق الأمر بالعراق فأن موضوعة المجتمع المدني تجاوزت كونها حاجة إلى كونها ضرورة ملحة خاصة وان البلاد تمر بمرحله تغيير واسع شامل ،الأمر الذي يتيح فرصه ثمينة لاستثمارها في إرساء بناء جديد راسخ ومستمر لتجاوز تعقيدات وتحديات وأخطاء الماضي في تاريخ تطور هذا البلد ،وبغض النظر عن الطريقة التي تم فيها التغيير وتداعياتها فان واقع الحال والمصلحة العامة يفرضان العمل على صياغة مشروع سياسي واقعي ومتوازن يحفظ الحقوق والحريات ويتيح للشعب رقابه ومساءلة السلطة وحق اختيارها وتغييرها بوسائل سلميه، ودفع التغيير باتجاه تنفيذ مثل هذا المشروع ،على أن ذلك كله لا يمكن بمجرد توجيه النقد سواء للتغيير شكلاً ومضموناً أو لآلياته أو نتائجه و أنما بإيجاد البديل القادر على أيجاد الحلول الحقيقية للتحديات والمشاكل والسياسات التي حالت ولم تزل دون تقدم المجتمع[٢٣].

ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت بعد احتلالها للعراق أن تفرض وجهة نظرها في بناء المجتمع المدني ألا أنها عملياً اصطدمت بجدار واسع وكبير من المفاهيم والأعراف والتقاليد التي يمتلكها المجتمع العراقي،وأكدت ناشطة السلام وتدعى"آنا صوفيا باكمان" بهذا الصدد قائلة (لقد امتلك العراق مؤسسات للمجتمع المدني في حقبة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وهذه المؤسسات اختلفت جذرياً عن مثيلاتها الغربيات ،فمؤسسات المجتمع المدني عكست طبيعة المجتمع الذكوري والعشائري المتسلط فضلا عن أن أدارة تلك المؤسسات غير مستقلة عن الحكومة وخاصة فيما يتعلق بأمرين هما العضوية والتمويل،وأتسم عملها أيام حكم النظام السابق بكونها تركز على الجانب الأكاديمي أكثر من الجانب النشط الفعال والذي يكون عادةً يكون لخدمة جماهير الشعب))[٢٤].

وعندما نتحدث عن دور الأحزاب والحركات السياسية في العراق كمؤسسات المجتمع المدني نجدها غير فعالة في التأثير على السياسة العامة ، فهي على كثرتها أذ بلغ عددها بعد الاحتلال حوالي ٢٣٢ حزباً وحركه وجمعيه يمتلك القليل منها جذورا أصيله وتاريخاً من المواجهات والتضحيات بينما تتعدد مخاوفها من الممارسات الديمقراطية وهو ما يشكل احد العقبات الكبرى أمام عملية التحول الديمقراطي ،والمقاربة تتوقف هنا بلا شك على مواقف هذه الحركات والأحزاب سواءاً كانت في الحكم أو في خارجه على مستقبل

---

[٢١] المصدر نفسه ، ص٣٧.

[٢٢] د.أمل هندي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية :المواطنة والمجتمع المدني :العراق أنموذجاً ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، السنة ١٧، العدد٣٢ ، شباط ٢٠٠٦، ص١٤٢.

[٢٣] د.نبيل محمد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١.

[24] Anna Sophia , Building civil society in Iraq , The days , Mar 21 , 2006 , p.2.

التحول الديمقراطي،ولاشك أن الديمقراطية في الحياة السياسية العراقية تتوقف على مدى ممارسة تلك الأحزاب والحركات للديمقراطية داخلها وفيما بينها، كما تتوقف على ارتضائها الديمقراطية منهجاً لإداره الاختلاف والتباين في المصالحة بين الأفراد والجماعات وبين الحكام والمحكومين والدولة والمجتمع المدني[٢٥].

كما أن أصحاب المصلحة من الأفراد والجماعات في الديمقراطية كثيرون ولكنهم غير متفقين على مضمون الديمقراطية ولا يمارس معظمهم الديمقراطية على أرض الواقع أي مستوى من مستوياتها،فالديمقراطية وعلاقتها بالمجتمع المدني نجد أنها مازالت شعارات تفتقر إلى وجود مفهوم مشترك متفق عليه بين الداعين إلى الانتقال إليها كما أن ممارستها في تنظيم المجتمع المدني مثل الجمعيات والتجمعات المهنية والأحزاب يشوبها الكثير من أوجه النقص ، الأمر الذي حد جزئياً من نمو التنظيمات غير الحكومية وحال دون اتساعها بسبب جمود القيادات والانغلاق على المصالح الآنية الضيقة[٢٦].

وعند الحديث عن المجتمع المدني نجد أن هناك المعوقات التي تقف أمام تأسيس منظمات حقيقية للمجتمع المدني في العراق وفيما يلي إجمالها بالنقاط الآتية:-

١. الاحتلال الأمريكي وهو لا يزال موجوداً وهو أساس المشاكل التي يعاني منها المجتمع العراقي وهو أحد المعوقات الأساسية التي تقف أمام عمل منظمات المجتمع المدني وخاصة فيما تقوم به من مصادر للتمويل وما تمنحه لهذه المنظمات من موارد وما تقوم به أيضاً من ترسيخ الحساسيات بين أبناء الوطن الواحد وهذا احد الأسباب الرئيسة لعرقلة العمل الجماعي وإرساء أسس الدولة العصرية والنظام الديمقراطي[٢٧].
٢. الحزبية الضيقة التي تحاصر الفكر وتعد أسوء نماذج الغلو السياسي وهنا يكمن الخطر على التطور الديمقراطي في العراق وخاصة فيما يتعلق بإرساء أسس سليمة لعمل المجتمع المدني[٢٨].
٣. غياب الأمن بجميع جوانبه الأمن السياسي والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي.
٤. انتشار المفاهيم والأعراف القبلية والعشائرية والتي من الصعوبة أن تتقبل الأسس الجديدة لبناء المجتمع المدني المتحضر المعاكس تماماً للمجتمع القروي[٢٩].

وفي ضوء الطرح السابق يعد الاحتلال الأمريكي للعراق من أهم العقبات أمام عمل مؤسسات المجتمع المدني ، فقد وقفت إدارة الاحتلال وراء تأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني وأمدتها بالمال والخبرة ، وذلك بفعل حاجة قوات الاحتلال للدعم الذي يمكن أن تقدمه تلك التنظيمات خاصة وأن اغلب مؤسسيها جاؤوا للعراق بعد الاحتلال وبعضها يخضع لإشراف أمريكي مباشر ، كما أن بعض هذه المنظمات تمثل مورداً لمديريها والعاملين فيها، وهناك منظمات عملت الدولة الجديدة على نشوئها للتناغم مع خطواتها في

---

[٢٥] د. شذى زكي حسن ، معوقات البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٧ ، تموز ، ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

[٢٦] المصدر نفسه ، ص ٩ .

[٢٧] رسمية محمد ، الديمقراطية شرط قيام المجتمع المدني http://www.iraqcp.org/rost/2004,p.2

[٢٨] المجتمع المدني في العراق : الواقع والتحديات .http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/2004,p.2

[٢٩] المصدر نفسه ، ص ٢ .

التغيير لاستقطاب أموال المانحين بدلاً من أن تستأثر بها المنظمات الوهمية أو تلك التي تعمل خارج إطار مفاهيم الاحتلال ومتطلباته[٣٠].

ولا يفوتنا أن نذكر أن الزيادة المطردة في عدد منظمات المجتمع المدني في العراق في ظل الأوضاع الجديدة للبلد لا يعني بالضرورة أن أداء تلك المؤسسات ايجابي، فالظاهر أن هذه التنظيمات تعاني مشكلات فنية ومادية وأمنية ، ولكنها في المقابل نجحت في توزيع اهتماماتها على مجموعة من الموضوعات ذات الأولوية الآنية كالبيئة والمرأة والطفل وضحايا الحروب والفقر والبطالة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان[٣١].

أن هذه المواضيع ذات الأولوية هي الأساس في بناء المجتمع المدني في العراق ومؤسساته الديمقراطية والتي لا يمكن تأسيسها ألا على أساس من التعامل مع الغير أو مع الآخر ومع الحالة التي لا تتماثل معنا ولا تلتقي في الرؤى والأفكار والمعتقدات ولكنها بشرياً وآدمياً وإنسانياً تظل في كينونة واحدة وفوق ذلك يحيا الواحد ومثيله الآخر المختلف في بلاد واحدة وفي كيان سياسي وإداري واحد ، فتلك القوى التي تؤسس للمجتمع المدني ينبغي لها من أجل هذا العيش المشترك مثلما تترتب حقوق للمختلف ومن ثم تنازلات متبادلة تظل في حالة نسبية من الزيادة والنقصان بحسب حاجات المشترك والمختلف في ظل التعايش[٣٢].

كما يمكننا القول بهذا الصدد وفي معرض الحديث عن الحقوق والواجبات المتبادلة، أنه لابد أن يكون للمرأة دور أكثر فاعلية وقوة في مؤسسات المجتمع المدني، فبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ كانت هناك مطالب فالمؤتمرات التي عقدت بشأن المجتمع المدني، أكدت على ضرورة تفعيل مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صياغة قوانين الانتخاب والدستور الدائم والقوانين ذات العلاقة بالأسرة والمرأة مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية، فضلاً عن ضمان تمثيل يتناسب مع حجم النساء في البرلمان والحكومة والهيئات والمجالس المحلية والبلدية، ومنظمات المجتمع المدني بوصفها الوسيط بين الجماهير والسلطة يمكنها أن تكون معبراً حقيقياً عن تطلعات النساء ورغباتهن، ويمكن للنساء أن ينظمن نشاطاتهن عبر هذه المنظمات ويصغن مطاليبهن وتوصيلها إلى المرشحات لمجلس النواب ومجالس المحافظات والمجالس البرلمانية في الأقاليم التي يجب أن يكنّ فيها ممثلات ومدافعات حقيقيات لقضايا المرأة[٣٣].

وفيما يتعلق بدور الثقافة لبناء المجتمع المدني ،فيمكننا القول لا يعقل تأسيس المجتمع المدني دون الثقافة العقلانية والصحافة الحرة،فهي مكونات جوهرية بالنسبة له بالقدر الذي يشكل كل منهما الرافد الفعلي لإرساء أسس المجتمع المدني نفسه، أن قيمة المجتمع المدني بالنسبة للعراق المعاصر تعادل قيمة الحياة بالنسبة للفرد والجماعة ،أما الثقافة فهي روح المجتمع المدني كما أن الصحافة هي معيار ومؤشر على فاعلية المؤسسات النشطة فيه، كما أن العراق بحاجه إلى ثقافة تتمتع بقدر عالٍ من المسؤولية والى التزام واع وعميق بقضايا المجتمع المدني والدفاع عنه ترتقي إلى مصاف الواجب[٣٤].

---

[٣٠] د.كوثر عباس ، المجتمع المدني في العراق : المفهوم والتطبيق ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، كانون الأول ٢٠٠٤ ، ص ٣.

[٣١] المجتمع المدني في العراق : الواقع والتحديات ، مصدر سبق ذكره ، ص٢.

[٣٢] د. تيسير الآلوسي ، حساسيات الماضي والتأسيس للمجتمع المدني الجديد .http://www.somerian.com ,p.2

[٣٣] المشاركة السياسة للجميع ، المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان ، بغداد ،٢٠٠٦ ، ص٢٨.

[٣٤] د.ميثم الجنابي ، الحوار المتمدنhttp://www.rezgar.com,2004,p.1

ومما لا شك فيه أن المجتمع المدني في العراق ودوره في تعزيز الوحدة الوطنية ضرورة ملحة بوصفه مفهوماً تنظيمياً لآليات معاصرة في التعاطي مع الحكم والحرية ، يقوم على أساس استقلال السلطة في الحكم وحرية مكوناتها في التشريع والقانون والتنفيذ

مثلما يقوم على استقلال المؤسسات الاجتماعية والثقافية والحقوق المادية والمعنوية للفئات والأفراد في إطار علاقات إنسانية يكفلها قانون ودستور وجهاز رقابي وإعلامي وأخلاقي بعيداً عن أيه هيمنات أو تأويلات وذلك بسبب طبيعة مرجعيات أنظمة الحكم التقليدية وطابعها السلطوي[٣٥].

ولتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في العراق يجب أن نفرق المجتمع عن الدولة قبل كل شيء والعمل بالمبادئ الأساسية الآتية[٣٦]:-

١. التشديد والفصل بين المجتمع والدولة .

٢. الفصل بين آليات عمل الدولة وعمل الاقتصاد .

٣. تميز الفرد كمواطن وكيان حقوقي قائم بذاته بغض النظر عن انتماءاته المختلفة .

٤. التمييز بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية .

٥. الفرق بين التنظيمات المجتمعية التي تتألف من المواطنين بشكل حر وبين البنى العضوية التي يولد الإنسان فيها .

٦. التشديد على الفرق بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة والمشاركة النشطة في اتخاذ القرار، وهذا يعني أن فكرة المجتمع المدني لذاته خارج الدولة.

في ضوء النقاط السابقة نجد أن بناء المجتمع المدني في العراق ضرورة قصوى فهو يساعد على امتصاص التوترات الناجمة عن الاختلافات العرقية والدينية والطائفية والمناطقية والحزبية وغيرها ، وذلك من خلال تركيزه على مبدأ المواطنة ، حيث تكون علاقة الفرد مع غيره من الأفراد والجماعات وحتى علاقة جماعة ما بغيرها على أساس الانتماء لوطن واحد وليس لأي من الاعتبارات أو الانتماءات الثانوية أو الخاصة الأخرى وعلى أساس التساوي في الحقوق والواجبات والفرص وفي الخضوع للقانون والامتثال لأحكامه وحيث يكون الفرد مواطناً له حق التعبير عن إرادته بحرية والمحاسبة على انتهاكها وليس مجرد تابع مسلوب الإرادة لشخص أو جماعة أو فئة[٣٧].

وفي معرض العلاقة بين الدستور والمجتمع المدني لابد من وجود ضمانات يتضمنها الدستور العراقي لضمان سير عمل منظمات المجتمع المدني والمطلوب من الدستور التأكيد على الأمور الآتية[٣٨]:-

[٣٥] علي حسن الفواز ، المجتمع المدني ... الخيارات والضرورة الاجتماعية http://www.iraqoftomorrow.org.p.2

[٣٦] نازلين عثمان محمد، مفهوم المجتمع المدني، مجلة السؤال، جمعية الثقافة للجميع، العدد ٢، كانون الثاني ٢٠٠٥، ص١٤.

[٣٧] د. نبيل محمد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢.

[٣٨] د. عبد الحسين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٧-٣٨.

١. التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات وتعدد وتوازن هذه السلطات والرقابة المتبادلة بينها .

٢. تأكيد المبادئ الدستورية العامة وتثبيتها على نحو واضح في الدستور بحيث تشكل النواة لإصلاح النظام القانوني وإلغاء القوانين المقيدة للحريات .

٣. تأكيد التعددية السياسية والفكرية والثقافية والقومية والدينية في الدستور .

٤. معالجة المشكلة القومية والطائفية والتأكيد على المساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم بسبب اللون أو الجنس أو الانتماء السياسي .

٥. التأكيد على المواطنة العراقية .

٦. تثبيت احترام الرأي والرأي الآخر وتحديد حقوق الأقلية والأكثرية .

٧. ضمان الحريات الأساسية وهي حرية التعبير والرأي وحق الاعتقاد وحق التنظيم الحزبي والمهني والنقابي وتأسيس الجمعيات وحق المشاركة السياسية في إدارة شؤون الحكم، وحق تأسيس منظمات المجتمع المدني بعيداً عن رقابة الدولة.

مما سبق ذكره نجد أن المجتمع المدني في العراق وتنظيم مؤسساته أمامه الكثير، فسلبيات الماضي ما زالت موجودة فضلاً عن وجود الاحتلال وهو الشيء الأهم ما زال عائقاً أساسياً أمام عمل منظمات المجتمع المدني ، فضلاً عن غياب الأمن بجميع أوجهه وانتشار وتكريس المفاهيم القبلية والعشائرية بشدة وهذا ما يتعارض مع المفاهيم العصرية للدولة الحديثة ، فإقامة مجتمع مدني قائم على مبادئ ديمقراطية حديثة يتطلب إشاعة ثقافة موحدة قوامها التأكيد على مبدأ المشاركة السياسية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة والعمل على تجاوز بعض المطبات التاريخية والتي تثير حساسيات الماضي والتي تعوق تطور الحياة السياسية في العراق .

الخاتمة

أن السجال حول طبيعة ومفهوم المجتمع المدني عميق الجذور فهذا السجال يعود للقرن السابع عشر فقد تعددت المدارس الفكرية التي تناولت هذا المفهوم وتراوحت بين مفاهيم كلاسيكية ومفاهيم حديثة ، وأهم فكرة تم التركيز عليها هي فكرة بناء المجتمع المدني وتطويره مقابل فكرة تقليص دور الدولة، بمعنى آخر فصل ما هو اجتماعي عن ما هو سياسي وبغض النظر عما يثار حول مفهوم المجتمع المدني من جدل ألا أن وجوده مهم وضرورته ملحة بالنسبة لجميع الدول وخاصة في الدول التي تعاني فيها منظمات المجتمع المدني من تقييدات وتحديداً في الدول العربية، وظهر السجال حول مفهوم المجتمع المدني في بلادنا العربية بشكل واضح في تسعينات القرن الماضي، مع هذا يمكننا القول أن العراق جزء مهم من المنظومة العربية والمشكلات التي يعاني منها المجتمع المدني في العراق شبيهة بمثيلاتها في الدول العربية، فسبب انتكاس بعض الديمقراطيات في دول العالم الثالث

هو عدم وجود مجتمع مدني، فالأخير بحاجة إلى الحرية بمعنى أن يقوم الأفراد في التعبير عن أنفسهم ومصالحهم بدون أي قيود، وفي سبيل تطوير كفاية منظمات المجتمع المدني تظهر الحاجة ملحة وبقوة إلى تطوير النسق الإداري والقانوني والتشريعي والذي عادة ما ينظم عمل هذه المؤسسات، ويوضح علاقتها ويجعلها شفافة ويكون عملها مستقلاً عن الدولة بما يحفظ لها حق العمل بكل حرية. أن المهمة الصعبة التي تطرح نفسها اليوم هي ضرورة العمل الدؤوب من أجل بناء المجتمع المدني الديمقراطي وبناء دولة حديثة ديمقراطية نقيضاً للدولة السلطوية، وإذا كان من طبيعة المجتمع الديمقراطي أن يكون متعدداً فأن من شروط الدولة العصرية أن تقوم على مبدأ الفصل بين الدولة والدين أي العلمانية وكذلك الفصل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي أي بناء مجتمع مدني مستقل عن الدولة وإشاعة ثقافة المجتمع المدني بين جميع فئات الشعب من خلال إشاعة ثقافة المشاركة واحترام الرأي والرأي الآخر وحرية المعتقد واحترام حقوق الإنسان وإعادة القيمة الاعتبارية له مما يؤدي إلى رفع مستوى الدولة على جميع المستويات.

أن منظمات المجتمع المدني في العراق يمكن أن تقوم بعمل إيجابي ودوري تنموي وتطويري حين تنطلق في نظرتها إلى التنمية بوصفها تنمية شاملة لما تحققه من توسيع لبدائل المواطنين في المشاركة بتحسين نوعية الحياة باستمرار والعمل على تفعيل التشريعات والقوانين التي تطور من مفهوم المواطنة وأن تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية أبناء البلد الواحد ومدى قابليته على استيعاب الحياة الديمقراطية والالتزام بالواجبات بعد أن يضمن له الدستور حقوقه، والأمر يحتاج إلى بناء شخصية الفرد العراقي من جديد وعلى أسس صحيحة.

وأخيراً أن تفعيل عمل منظمات المجتمع المدني يتطلب قبل كل شيء وأهم شيء إنهاء الاحتلال وإزالة جميع مظاهره السلبية على شخصية المواطن العراقي، فضلاً عن الاعتماد على القدرات الذاتية لأبناء بلدنا والتأكيد على الحرية.